Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البصريين القائلين إنك إذا أعملت الثاني ، وكان الأول يطلب العمل على جهة الفاعلية ، فإنك تضمر الفاعل في الأول ، والكوفيون يمنعون الإعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الإضمار قبل الذكر ، لكن الكسائي يقول بحذف الفاعل ، والفراء يضمره مؤخراً منفصلاً كما هو مقرر في محله ، وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجمل الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع ، وأنَّ الثاني أعمل بعد أن ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل ، والمعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره » .

ومن ذلك أيضاً ما يورده في شرح قول ابن هشام بقوله : وقد وقعت الجملة معترضة بين الفعل ومرفوعه كقوله :

شَجَاكَ أُظُنٌّ رَبْعُ الظَّاعِنِيْنَا

ويروى بنصب « ربع » على أنه مفعول أول ، و« شجاك » مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه[1] .

وأقول[2] : إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه نحو « قام ظننت زيد » **يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ، وقوّى ابن هشام**

(١) تحفة الغريب ٢/١٧٠ ، ١٧١ ، مغني اللبيب ٢/٤٣٢ .
(٢) تحفة الغريب ٢/١٧٠ ــ ١٧١ .